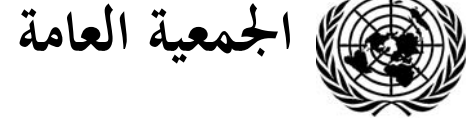


Distr.: Limited
5 November 2008
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والستون

البند ٤٩ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية
للحد من الكوارث

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقراراتها
٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،
و ٢٠٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تؤكد من جديد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(١) و خطة
التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٢)،

وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان هيوغو^(٣) وإطار عمل هيوغو للفترة
٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٤)، اللذين اعتمدهما
المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

* باسم الدول الأعضاء في الجمعية العامة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.



وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم لعوامل الخطر الكامنة، كما حددها إطار عمل هيوغو، بما فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تزيد من قلة منعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية ومعالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، وإلى زيادة القدرة على مواجهة الأخطار المترتبة بالكوارث، مع الاعتراف أيضا في الوقت نفسه بالأثر السلبي الذي تحدثه الكوارث في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان النامية المعرضة للكوارث،

وإذ تسلّم أيضا بالحاجة إلى إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الحد من مخاطر الكوارث، سعيا إلى الحد من قلة المنعة إزاءها،

وإذ تلاحظ أن البيئة العالمية لا تزال تعاني التدهور، مما يزيد من أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تأخذ في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال قلة المنعة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل منعة، إزاء الكوارث الطبيعية الشديدة كالزلازل وموجات تسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية والظواهر الجوية البالغة الحدة كموجات الحر وحالات الجفاف الشديد والفيضانات والعواصف وظاهري النينو/النينيا اللتين تحدثان تأثيرا عالميا،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الأخيرة في تواتر وشدة الظواهر الجوية البالغة الحدة والكوارث الطبيعية المترتبة بها في بعض مناطق العالم، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة، ولا سيما في البلدان النامية الواقعة في تلك المناطق،

وإذ تأخذ في اعتبارها وجوب المعالجة المنسقة والفعالة للأخطار الجيولوجية وتلك المتصلة بالأرصاء الجوية المائية وما يقترن بها من كوارث طبيعية والحد من هذه الأخطار والكوارث،

وإذ تلاحظ ضرورة التعاون الدولي والإقليمي لزيادة قدرة البلدان على التصدي للآثار السلبية لجميع الكوارث الطبيعية، بما فيها الزلازل وموجات تسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية، والظواهر الجوية البالغة الحدة مثل موجات الحر وحالات

(٣) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

الجفاف الشديد والفيضانات والكوارث الطبيعية المقترنة بها، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أن يجري، لدى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالقطاعات وكذلك في حالات ما بعد الكوارث، التصدي لمخاطر الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، ولأثر الأخطار المقترنة بالظواهر الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغير المناخ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن قلة المنعة إزاء الكوارث الطبيعية تعرقل إحراز تقدم نحو تقليل معدل الفقر إلى النصف وتحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارها ٢٠٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(٦)؛

٢ - **تحت** المجتمع الدولي على أن يواصل، بوسائل منها التعاون والمساعدة التقنية، استكشاف طرق ووسائل للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية البالغة الحدة، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المناعة، بما فيها أقل البلدان نمواً، وفي أفريقيا، عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما فيها إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٤)، وتشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية على مواصلة عمله في هذا الصدد؛

٣ - **تقر** بأن كل دولة تقع عليها في المقام الأول مسؤولية تحقيق تنميتها المستدامة الخاصة بها واتخاذ تدابير فعالة من أجل الحد من مخاطر الكوارث لأغراض منها حماية شعبها على أرضها وهيكلها الأساسية وثروتها الوطنية الأخرى من آثار الكوارث، بما في ذلك تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون والشراكات على الصعيد الدولي من أجل دعم تلك الجهود الوطنية؛

٤ - **تؤكد** أهمية إعلان هيوغو^(٣) وإطار عمل هيوغو، وأولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في نهجها المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وأن تنفذها، حسب الاقتضاء، وفقاً لظروفها وقدراتها الذاتية، واطاعة في اعتبارها الأهمية الأساسية للترويج لثقافة الاتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة موارد كافية للحد من مخاطر الكوارث، والأهمية الأساسية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب

(٦) A/63/351.

للكوارث على الصعيد المحلي، والآثار الضارة للكوارث الطبيعية في الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تقرر** بأن زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية البالغة الحدة، ومن بينها تلك المتصلة بالآثار الضارة لتغير المناخ، تفرض مخاطر وتحديات جمة على البلدان النامية، وبخاصة البلدان الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وكذلك على البلدان الواقعة في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية؛

٦ - **تحث** المجتمع الدولي على زيادة دعم استراتيجيات التكيف، وخاصة في البلدان قليلة المنعة في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، لكي تسهم في جهود إدارة الكوارث، وتشجع تعزيز التنسيق بين استراتيجيات التكيف واستراتيجيات إدارة الكوارث؛

٧ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، من خلال برامجها الوطنية ومراكزها الوطنية لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث، المنشأة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأصحاب المصلحة الآخرين، بتعزيز بناء القدرات في أقل المناطق منعة لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من قلة منعتها، وبتخاذ التدابير التي تمكنها من التأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها، بما فيها الكوارث المقترنة بالزلازل والظواهر الجوية البالغة الحدة، وتشجع المجتمع الدولي على توفير مساعدة فعالة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٨ - **تشدد** على أهمية التصدي لعوامل الخطر الكامنة المحددة في إطار عمل هيوغو وأهمية تشجيع إدماج عملية الحد من المخاطر المقترنة بالأخطار الجيولوجية وتلك المتصلة بالأرصاد الجوية المائية في برامج الحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة على المواجهة، وبخاصة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان قليلة المنعة منها؛

٩ - **تؤكد** أنه ينبغي إدماج عمليات تقييم المخاطر في برامج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من قلة المنعة إزاء الكوارث الطبيعية؛

١٠ - **تشجع** الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على أن يواصل، ضمن نطاق ولايته، ولا سيما إطار عمل هيوغو، تعزيز تنسيق الأنشطة لتشجيع الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وإتاحة المعلومات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خيارات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الطبيعية الشديدة والكوارث وأوجه قلة المنعة المتصلة بالأحوال الجوية البالغة الحدة؛

١١ - تؤكد أهمية توثيق التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين من قبيل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإدارة الكوارث، بما في ذلك الإنشاء الفعلي لنظم إنذار مبكر تتسم بخصائص منها التركيز على الأفراد، مع الاستفادة في الوقت نفسه من جميع الموارد والخبرات المتاحة لذلك الغرض؛

١٢ - تؤكد أيضا أنه سعيًا للحد من قلة المنفعة إزاء جميع الكوارث الطبيعية، بما فيها الظواهر الجيولوجية وتلك المتصلة بالأرصاد الجوية المائية وما يقترن بها من كوارث طبيعية، ينبغي تعزيز عرى التعاون ووتيرته وتبادل المعلومات بشأن التأهب للكوارث فيما بين الأوساط العلمية والقائمين بإدارة الكوارث على جميع المستويات؛

١٣ - تشجع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٧) والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٨) على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما في البلدان النامية التي تتسم بقلة المنفعة بشكل خاص، وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ في النظم الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية في البلدان النامية؛

١٤ - تهيب بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة، القيام بتقديم موارد مالية جديدة وإضافية كافية ويمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية، وضمان حصول تلك البلدان على التكنولوجيا ونقلها إليها، من أجل تعزيز قدرتها على التكيف؛

١٥ - تؤكد ضرورة العمل على الحد من المخاطر وأوجه قلة المنفعة إزاء جميع الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية وتلك المتصلة بالأرصاد الجوية المائية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المنفعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي المعنون "الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث"، من البند المعنون "التنمية المستدامة".

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٨) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م أ-٣، المرفق.